Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-3/184-194 Volume (12), Issue (3), 2022, Pages: 184-194

The Impact Of Credit Policy On Achieving Justice And Prosperity In Iraq (A Standard Study)

Dr.Razzaq Thaeab shaebth [1*] and Mr. Mohammed Thaief mezael [2]

[1,2] University of Al-Muthanna: College of Administration and Economics

ABSTRACT

After four decades of state and public sector control in various joints of the economy, crowding out the private sector and Iraq's entry into three consecutive wars. These events resulted in economic and social distortions in the Iraqi economy, which prompted the government to adopt a policy of support and intervention. Also, they had carried a great burden that put pressure on the public budget, and all this comes within the framework of the possibility of achieving and achieving the economic well-being of citizens, but the arrival of the level of economic well-being in Iraq to a high level does not mean that the citizen is luxurious in all aspects and even luxurious in terms of consumption associated with developments in monetary income. The gap between the different income segments has widened and there are two classes the lower and upper categories as a result of the factor of inflation and financial corruption, so came the necessity of analyzing bank credit and a cycle in achieving well-being, justice, and efficiency. Therefore, this study has reached several conclusions, the most important of which is that it is the increase in national income that will lead to equity in the distribution of incomes, that is, the issue seems to be related to productivity, as Pareto's optimization addresses any distribution of income away from products that will lead to the well-being of all, that is, increasing the well-being of the most disadvantaged people, without compromising the well-being of the well-off.

Keywords:

Received:2/8/2022
Accepted:4/9/2022
Published:30/9/2022

*Corresponding Author: Razzaq.thaeab@mu.edu.iq

أثر السياسة الائتمانية في تحقيق العدالة والرفاهية في العراق (دراسة قياسية)

أ.م.د. رزاق ذياب شعيبث [1]
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

الباحث : محمد ضايف مزعل[2]
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

بعد أربعة عقود من سيطرة الدولة والقطاع العام في مختلف مفاصل الاقتصاد ومزاحمة القطاع الخاص ودخول العراق في ثلاث حروب متتالية، نجم عن هذه الأحداث تشوهات اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد العراقي الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني سياسة الدعم والتدخل الذي حملها عبئا كبيرا شكل ضغطا على الموازنة العامة، وان كل ذلك يأتي ضمن إطار إمكان تحقيق وبلوغ الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، لكن وصول مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع فهذا لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك المرتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي، فقد اتسعت الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة وأصبحت هناك طبقتان الفئة الدنيا والفئة العليا نتيجة عامل التضخم والفساد المالي، لذا جاءت الضرورة التحليل الائتمان المصرفي ودورة في تحقيق الرفاهية والعدالة والكفاءة، وعليه توصلت الدراسة الى جمله من الاستنتاجات اهمها ان زيادة الدخل القومي هو الذي سيفضي الى العدالة في توزيع الدخول، أي ان المسألة تبدو مرتبطة بالإنتاجية، اذ ان امثليه (باريتو) تتصدى لأي توزيع دخول بعيداً عن الانتاجية التي ستفضي الى رفاهية الجميع، أي زيادة رفاه الناس الاكثر حرماناً، من دون المساس برفاهية الميسورين من الناس.

الكلمات المفتاحية : ريادة الاعمال، الاداء المصرفي المستدام

المبحث الاول :

الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الائتمانية

اولاً: مفهوم السياسة الائتمانية

عرفت السياسة الائتمانية على أساس الإطار العام وذلك يضم مجموعة المبادئ والأسس، والتي من خلالها يتم تنظيم عملية دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة الاقتصادية، التي يمكن تمويلها وكذلك كيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وذلك حسب المدة الزمنية وشروطها (ابو شيخة،2016: 47) حيث تعرف ألاستراتيجية الائتمانية على أنها الإطار العام أو الاتجاه والمسار الرئيسي الذي ينتهجه البنك بغرض تحقيق أهدافه في الأجل القصير والاجل الطويل، أذ تسير الاستراتيجية الائتمانية للبنك في اتجاه وإطار الاستراتيجية الائتمانية القومية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد القومي (Stefanescu, etal ,2009:12) كما عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من الاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الادارة المصرفية بشكل عام وادارة الائتمان بشكل خاص وذلك من أجل تحقيق اهدافها وكذلك اتخاذ قراراتها الائتمانية، إذ إن اتخاذ القرار الائتماني في المصارف يكون ضمن اطار اهداف السياسة الائتمانية التي تختلف من مصرف الى اخرمن حيث الظروف الخاصة بكل مصرف وتوضع ضوابط لنشاط المصرف في منح التسهيلات الائتمانية (الدباس،2014: 16).

ثانياَ: اهداف السياسة الائتمانية

تهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي:

1- عدم التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وبالتالي ايجاد الحل في الفكر والتنسيق ومن ثم الفهم المشترك بين البنك وعملائه .
2- يعد ترشيد القرار الائتماني دور مهم في المصرف في تحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، وغيرها من المجالات التي لا يمكن ان يجب التوظيف فيها، وكذلك المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، ومن ثم كيفية استخدام أموال عملاء البنك.
3- تحقيق عائد مناسب للبنك وذلك من خلال التقليل من الخسائر وزيادة الارباح، واستمرار المحافظة في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها، وبالتالي وجود الاحتياطيات المتراكمة تقوي من سلامة المركز المالي (الشيخلي،2012: 23)
4- وجود التوافق مع السياسة الاقتصادية القومية، وكذلك تتمثل بالانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات عند قيام البنك بتحديدها في خطط التنمية الاقتصادية (نصار،2005: 56)

ثالثا- ملامح السياسة الائتمانية

بعد التعرف على السياسة الانتمائية يمكن الوصول إلى أهم ملامحها :

1- ترجمت السياسة الائتمانية الى قرارات مكتوبة لتصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في شكل قرارات مكتوبة ويتم طباعتها في شكل كتيب او دليل إذ تكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية والأجهزة الرقابة الخارجية، وبالتالي يتم تحديثها كل ما كان هناك جديد ويجب أن تتجاوب دائماً مع المستجدات.

2- السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للبنك إذ يعد مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بإصدار ورسم السياسة الائتمانية وكذلك تقع على عاتقه إصدارها في شكل قرارات مكتوبة وملزمه، فضلاً عن إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع لاسيما في الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3- السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير مهمة ومحددة اذ تعد القرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك حيث تشكل السياسة الائتمانية اذ ان تتضمن شروط ومعايير محدده، على سبيل المثال لا الحصر تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك واجال استحقاقها والأنشطة التي يمولها البنك وحدود التركيز الائتماني وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد (الألفي ، 1997: 128).

4- السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة إذ إن تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية سواء كان ذلك أطراف داخلية والتي تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، ومن ثم إطراف خارجية ممثلة بالبنك المركزي

والجهاز المركزي للمحاسبات وبالتالي مراقب الحسابات فإدارة الائتمان في البنوك تقوم بإعداد الدراسات الائتمانية ومن ثم اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك ، ووفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالبنك بأعمال الرقابة في منح الائتمان المصرفي .

5- السياسة الائتمانية إذ تقوم بمنح صلاحيات الائتمان المصرفي فإنها تعد من أهم القرارات التي تصدر في نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك القرارات التي تحددها السلطات و الصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك حيث تختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية الأخرى ومن مستوى إداري الى مستوى إداري أخر داخل الهيكل التنظيمي للبنك الواحد وتكون الصلاحيات للجنة او لشخص.

6- السياسة الانتمائية حيث تعكس أغراض البنك وإمكانياته اذ تقوم باتخاذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق أغراض البنك ورسالته في حدود الإمكانيات التمويلية والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك، حيث تكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك و إمكانياته(عيسى ،2004: 52).

رابعاَ: العدالة التوزيعية في القانون الطبيعي

أصبح المذهب الطبيعي متخصصًا في التاريخ والدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (Higgs, 2001 :p 4) ويتركز دعاة هذه العقيدة بالنزعة الفردية والحرية الفردية، والاستجابة للتطور الطبيعي للفكر الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادي، لم تستطع التجارة الذي سادت أوروبا لأكثر من ثلاثة قرون، التكيف مع احتياجات العصر والتطور الجديد للنظام الرأسمالي، لذلك تنظر الى تدخل الدولة بارتياب، لذلك فإن القانون الطبيعي الذي يسمح الحرية الكاملة والمساواة بين الاشخاص هي بديل موضوعي للعقيدة التجارية، على هذا جاء القانون الطبيعي عبر سلسلة ممتدة من كتاب عصر التنوير والحداثة، ويعتقد أن هذا القانون الطبيعي هو نظام لكل الاحداث الطبيعية والتي تتطابق تطابقاً كبيراً ومفيداً مع فعاليات الجنس البشري وهذا ما نسميه عادة (بالقانون الطبيعي) هذا ما نسميه عادة " القانون الطبيعي" التي يتوافق مع الأنشطة البشرية القانون (Schumpeter, 2006: 229).

خامساَ: مفهوم الرفاهية

يمكن رؤية مفهوم الرفاهية من جانبين أحدهما لغوي والاخر اقتصادي، فمن الناحية اللغوية تعني الرفاهية " خصوبة غزيرة وسهولة العيش وسعته" (بابكر،2014: 14)، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فأن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورفاه العيش، إذ عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية كونه يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Llena, etal, 2019: 4).

المبحث الثاني :

الجانب القياسي

اولا: توصيف المتغيرات

جدول (1) توصيف المتغيرات الخاصة بالبحث الخاصة في العراق

ت	المتغيرات	الرمز	النوع
-1	السياسة الائتمانية	I	مستقل
-3	العدالة	G	تابع
-4	الرفاهية	Ws1	تابع

- المصدر : من اعداد الباحث .

ثانياً - اختبار الاستقراريه (ADF) لمتغيرات البحث الخاصة بالعراق:

بهدف معرفة استقراريه السلاسل الزمنية من عدمه لمتغيرات البحث ، سنقوم باختبار المتغيرات باستعمال برنامج **(Eviews.10)**، لذا اجري الاختبار والتوصل الى النتائج الاتية

جدول(2): نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test stat								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
I	-3.549179	-3.55267	-2.91452	-2.59503	0.0101	*		
G	-4.604699	-3.55747	-2.91657	-2.59612	0.0004	*		
WS1	-6.227922	-3.55267	-2.91452	-2.59503	0.000			***

- المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views10).تمثل(*)مستقرة عند المستوى(**)مستقرة عند الفرق الاول(***)مستقرة عند الفرق الثاني.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين الائتمان والعدالة على وفق انموذج (ARDL):

بعد توصيف المتغيرات واخضاع قيم سلاسل المتغيرات الخاصة بالبحث لاختبار السكون، اتضح انها مستقرة عند الفرق الاول والفرق الثاني، لذا ووفق شروط منهجية الابطاء الذاتي الموزع الانفة الذكر، فأنها صالحة لإجراء تحليل العلاقة الدالية بين مؤشرات التقلبات الاقتصادية والائتمان واجري اختبار نتائج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة في هذه المرحلة وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي E-views ولبيان اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة ادخلت البيانات واجري التحليل، وحددت فترات ابطاء(2) تم التوصل الى نتائج الاختبار الاتي:

جدول (3): نتائج انموذج(ARDL) للعلاقة بين المتغيرات التابعة ومتغير الائتمان في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.667239	0.128328	5.199498	0.0000
G(-2)	-4.00E-14	0.157202	-2.54E-13	1.0000
G(-3)	2.56E-13	0.15720	1.63E-12	1.0000

		2		
G(-4)	0.202784	0.120724	1.679725	0.0988
L	1.17E-14	3.31E-15	3.521177	0.0009
C	0.032135	0.010911	2.945239	0.0048
R-squared	**0.917298**	**Adjusted R-squared**		**0.909640**
F-statistic	119.7891	**Durbin-Watson stat**		**1.582961**
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 .

من مخرجات البرنامج وحسب النتائج الواردة في الجدول (3)، لوحظ القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة واثرها على الائتمان، فقد بلغت قيمة (R^2= 0.91) اي ان المتغير المستقل المتمثل بالائتمان ، الداخل في النموذج المقدر تفسرة 91% من التغير الحاصلة في العدالة، أما القدرة التنبؤية لاختبار قيمة (AdjustedR-squared)فقد بلغت (0.90)، وبالنظر الى معنوية النموذج المقدر ككل من خلال اختبار قيمة F-statistic المحتسبة فقد بلغت (119.7891) وهي دالة معنويا نظرا لقيمة Prob(F-statistic) والبالغة ,0.0000 وهي اقل من 0.05 وبالتالي الحكم على معنوية النموذج، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. أما اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فقد دلت على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (BoundsTest) والموضح في جدول ادناه:

جدول (4): اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الائتمان(CR)

K	Value	Test Statistic
1	9.781577	F-statistic
I1 Bound	**I0 Bound**	**Significance**
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .

من نتائج الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة (F-Stat) المحتسبة بلغت (9.781577) وهي اكبر من القيمتين العظمى(1)Iالبالغة (7.84) والقيمة الصغرى البالغة (6.84) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغير المستقل(الائتمان) و المتغير التابع (العدالة) وللكشف عن خلو النموذج

المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي نلجأ إلى اختبار (Breusch-GodfreySerialCorrelationLMTest) لهذا وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج الاتية :

جدول (5): اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للائتمان (CR)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	11.24289	**Prop . F**	0.0001
Obs*R-squared	18.11281	**Prob. Chi-Square**	0.0001
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.621484	**Prob. F(6,5)**	0.1700
Obs*R-squared	7.832321	**Prob. Chi-Square(6)**	0.1657
Scaled explained SS	31.55094	**Prob. Chi-Square(6)**	0.0000

- **المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 .**

لوحظ من بيانات الجدول (5) ان قيمة (Prop.F) بلغت (0.001) و قيمة (Prob.Chi-Square) بلغت (0.001) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

وبهدف التأكد من أن الأُنموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي استخدم اختبار (Jarque-Bera) المبين في الشكل (1)،إذ يُلحظ ان قيمة المعلمات الخاصة بهذا الاختبار معنوية عند مستوى 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على أن البواقي لا تأخذ التوزيع الطبيعي. الا ان عدد المشاهدات اكبر من 30 مشاهدة لذا فان التوزيع الطبيعي للبواقي لا يؤثر على نتائج الاختبار .

الشكل (1): اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

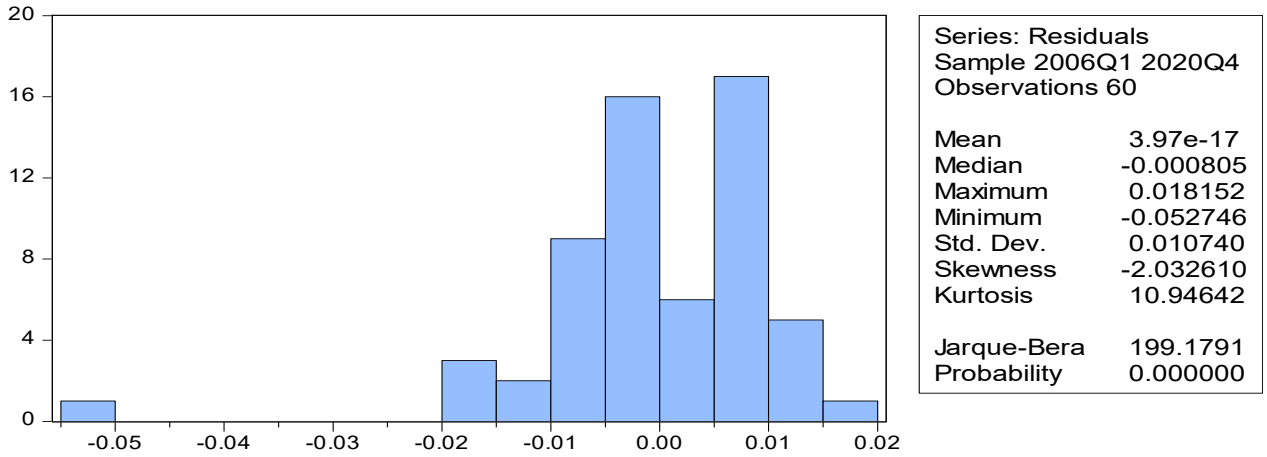

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10.

اما فيما يخص الكشف عن مشكلة عدم ثبات التجانس فمن خلال الجدول (5) اتضح ان الانموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لكون المتغيرات الاحصائية غير معنوية، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة . ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM,[CUSUMSquares) الموضحة في الشكل الاتي :

شكل (2): استقراريه الانموذج المقدر لمتغيرات (DE)،(GDP)،(INF) (CR)

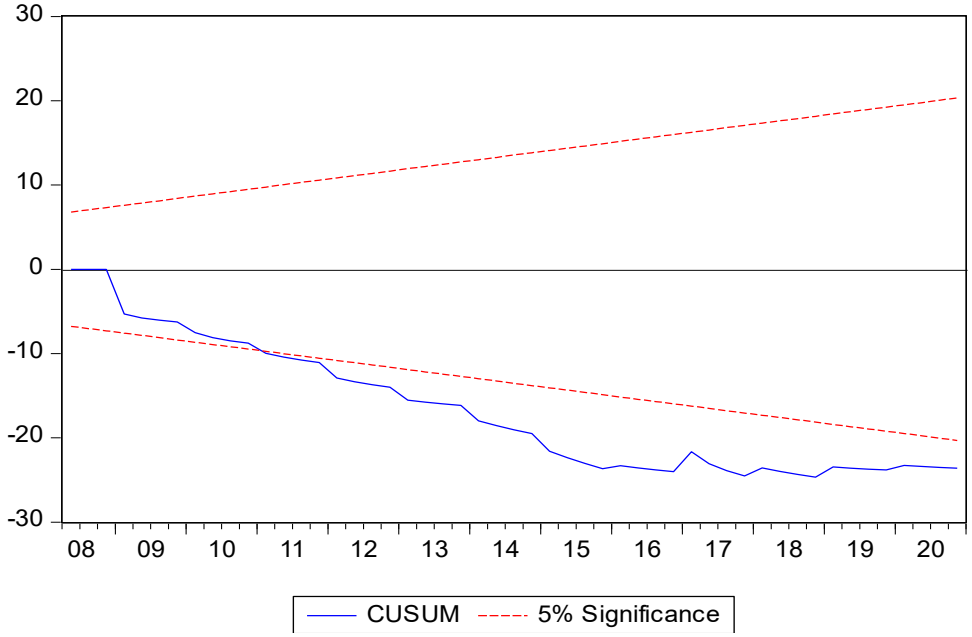

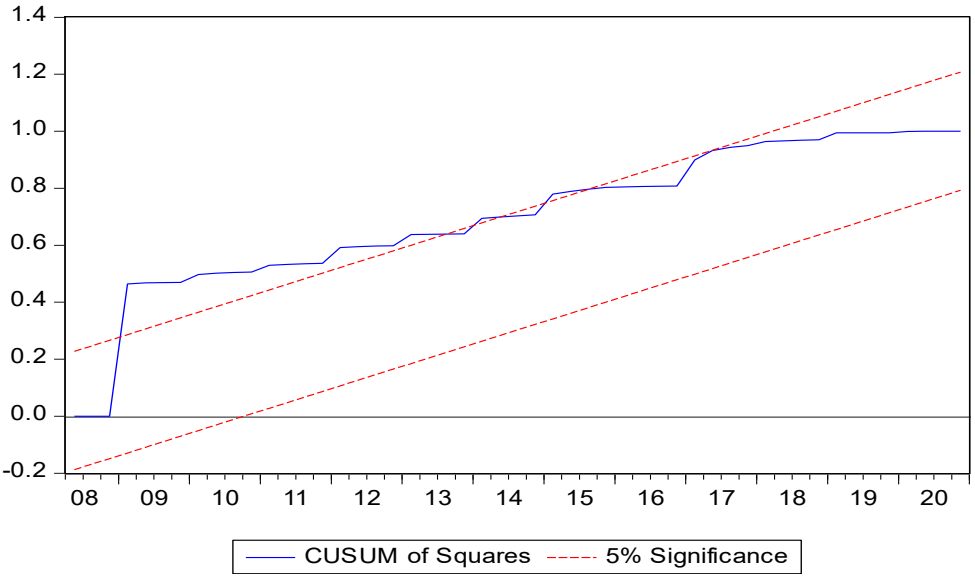

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10.

يشير الشكل (2) الى ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة.

وفيما يتعلق باختبار نموذج تصحيح الاخطاء الذي يعد من اهم الاختبارات للكشف عن تصحيح الانحرافات من الاجل القصير الى الاجل الطويل، إذ يعتمد على معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) التي بدورها يجب ان تكون سالبة ومعنوية،وعلى ضوء اجري التحليل والتوصل الى النتائج الاتية :

جدول(6): نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (GDP)،(INF)،(DE) و(CR).

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-1))
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-2))
0.0988	-1.679725	0.120724	-0.202784	D(G(-3))
0.0009	3.521177	0.000000	0.000000	D(L)
0.0007	-3.579532	0.036311	-0.129977	CointEq(-1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من نتائج الجدول (6) يتضح ان جميع معلمات المتغيرات المستقلة لها تأثير موجب على المتغير التابع ، إذ كانت معنوية وفق الاحتمالية (Prob) ، مما بلغت معلمات تصحيح الخطأ (-0.129977)CointEq(-1)عند مستوى معنوي 5% وذلك يدل على ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح باتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في ذات السنة الا ان سرعة التكييف عالية نسبياً وعليه نقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ونرفض الفرض العدم .

ثالثاً - تحليل العلاقة بين المتغير الائتمان ومتغير الرفاهية:

عند إجراء تقدير أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)لمتغيري الائتمان والرفاهية حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (7): نتائج انموذج(ARDL) لدالة الودائع (S) في العراق

– المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10 .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
WS1(-1)	0.0000	5.779195	0.130182	0.752345
WS1(-2)	1.0000	9.50E-13	0.163644	1.56E-13
WS1(-3)	1.0000	-1.01E-12	0.163644	-1.65E-13
WS1(-4)	0.0653	1.882030	0.133189	0.250665
L	0.0076	-2.777876	8.17E-11	-2.27E-10
L(-1)	0.1403	1.497113	7.85E-11	1.18E-10
C	0.4014	0.845867	85.41932	72.25336
R-squared	**0.971939**	**Adjusted R-squared**		**0.968762**
F-statistic	305.9546	**Durbin-Watson stat**		**1.751364**
	0.000000			

من نتائج الجدول (7) ، يتضح القوة التفسيرية لاختبار (R^2=0.995) في التأثير على المتغير التابع اجمالي الودائع، وكذلك بلغت إحصاءه AdjustedR-squared(0.993091)وبالنظر الى اختبار F-statistic المحتسبة والبالغة (305.9546) تشير

الى انها اكبر من مثيلتها الجدولية، عند مستوى 5% وبالتالي ان النموذج المقدر معنوي، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

وفيما يتعلق باختبار الحدود لبيان التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، دلت النتائج الموضحة في الجدول (8) التالي، الى تجاوز قيمة اختبار (F-statistics) المحتسبة البالغة (**5.842670**) بانها اصغر من الحدود العظمى (7.84)، والصغرى I(0) البالغة (6.84) بمستوى معنوي(1%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات انفة الذكر.

جدول (8): اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج الودائع (S)

Test Stat.	Value	K
F-statistics	1.399	1
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
205%	5.77	6.68
1%	6.84	7.87

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10.

الاستنتاجات

1- إن الدعم الحكومي في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا أن هذا الدعم يكون ذا نتائج وقتية.
2- ان انخفاض حصة الفرد من التخصيص الفعلي لقطاعي الصحة والتعليم لا يعكس المستوى الحقيقي للدعم لأنه لا يترجم إلى تحقيق الرفاهية ، لأن الرفاهية لا يمكن أن تتحقق بمستويات صحية و تعليمية متدنية.
3- لوحظ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) والمتغير التابع (العدالة).
4- كما لوحظ عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي والرفاهية .

التوصيات:

1- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود ، ذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا وتقديمها كعون ومساعدة للفئات الفقيرة.
2- ضرورة زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذي ينعكس في نهاية المطاف إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي تحسن مستوى الرفاهية.
3- تخفيض الدعم الحكومي بحجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مما يؤدي إلى الإضرار بالمستوى المعاشي للمواطنين، ومن ثم اي حدوث اضطرابات اجتماعية، لذلك على الدولة أن لا تخفض الدعم الحكومي بل تتبع أسلوب رفع الدعم المباشر بصورة تدريجية مع الإبقاء على أنواع الدعم التي تؤثر بشكل مباشر بالمستوى المعاشي الفئات الفقيرة.

المصادر

أ: المصادر العربية

1- ابو شيخة، رائد خالد " اثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية" جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين - كلية الدراسات العليا مذكرة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، 2016.

2- بـابكر. محمد أحمـد عمـر؛ بحـث منشـور بعنـوان نظريـة الرفاهيـة الاقتصـادية فـي الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتمـاعي"، مجلـة الدراسـات والبحـوث الاجتماعيـة - جامعـة الـوادي، العـدد8 ، 14. (2014).

3- الدباس، حسان " العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية" جامعة دمشق/كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد المالي والنقدي مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير،2014 .

4- الشيخلي، هديل امين ابراهيم " العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية" جامعة الشرق الاوسط / كلية الاعمال - قسم المحاسبة والتمويل مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، 2012 .

5- عيسى، امجد عزت عبد المعزوز " السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين" جامعة النجاح الوطنية - كلية الدراسات العليا مذكرة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، 2004.

6- نصار، صديق توفيق " العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة" الجامعة الاسلامية- غزة / كلية التجارة - قسم ادارة الاعمال مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، 2005.

ب: المصادر الاجنبية

1- .Llena-Nozal, Ana, Neil Martin, and Fabrice Murtin. "The economy of well-being: Creating opportunities for people's well-being and economic growth." (2019).

2- Amable, Bruno. "Morals and politics in the ideology of neo-liberalism." Socio-economic review 9.1 (2011.

3- Schumpeter, Joseph A. *History of economic analysis*. Routledge, 2006.

4- Stefanescu, Catalina, Radu Tunaru, and Stuart Turnbull. "The credit rating process and estimation of transition probabilities: A Bayesian approach." Journal of Empirical Finance 16.2 (2009)